الأمم المتحدة

A/68/384

الجمعية العامة

Distr.: General
16 September 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٠٠ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ثلاثة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير: (أ) عُقد الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثون في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في برازافيل؛ (ب) ونُظم الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للجنة في برازافيل أيضاً، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ (ج) وعُقد الاجتماع الوزاري السادس والثلاثون في كيغالي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣. وكانت المناسبات الثلاث من تنظيم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، لتوليه أمانة اللجنة.

* A/68/150.

041013 041013 13-47672 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأُجريت مراسم الاحتفال برعاية رئيس جمهورية الكونغو، دنيس ساسو - نغيسو. وتناول الكلمة في هذه المناسبة كل من رمضان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، وفوك يريميتش، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وكان الاحتفال مناسبة لاستعراض الدروس المستفادة وإبراز بعض ما حققته اللجنة من إنجازات هامة على مدى عشرين عاماً من وجودها. وكانت تلك مناسبة أيضاً للاعتراف بأن وسط أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي خُصصت لها آلية تابعة للأمم المتحدة مكرسة لإشاعة بناء الثقة بين الدول الأعضاء؛ ولإبراز ما للجنة من إسهام في وضع الإطار المعياري لوسط أفريقيا المتعلق بمسائل السلام والأمن، وما لها من دور في تيسير الحوار، وإتاحة فضاء لإجراء محادثات منتظمة رفيعة المستوى، والتشجيع على توحيد المواقف بشأن المسائل التي تهم المنطقة.

وركزت اللجنة في اجتماعيها المقرَّرين على بنود جدول أعمالها التقليدية، مواصلة بذلك تعزيز شراكتها مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقدمت الجماعة الاقتصادية إحاطة عن الحالة الجيوسياسية في المنطقة، وفق ما جرت به الممارسة، وقدمت مقترحات إلى الدول الأعضاء بشأن الإجراءات المحددة التي ينبغي اتخاذها في ضوء ذلك. وتناولت اللجنة أيضاً بعض المسائل المواضيعية للمرة الأولى. واستعرضت اللجنة في هذا الصدد الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن قنص الفيلة غير المشروع، فضلا عما قد يكون لهذا النوع من القنص من دور في التمويل غير المشروع لبعض الجماعات المتمردة. وبالإضافة إلى ذلك، بحث الاجتماع موضوع الوساطة في وسط أفريقيا وناقش سبل تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في هذا المجال بدعم من إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة.

ولما كانت اللجنة يساورها القلق من تضرر وسط أفريقيا بانعدام الاستقرار والأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل، فقد أوصت بالتنفيذ العاجل للإعلان المتعلق بخريطة الطريق لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا، الذي اعتمدته اللجنة في اجتماعها الوزاري الثالث والثلاثين المعقود في بانغي من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي هذا الصدد، شرعت اللجنة في تحويل خريطة الطريق إلى استراتيجية عملية، بدعم تقني ومالي من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، والأمانة التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وأجرت اللجنة أيضاً مناقشات تحضيرية بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا في إطار التحضير لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات بشأن

السلامة البحرية والأمن البحري في خليج غينيا، الذي عُقد في ياوندي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وعقدت اللجنة أيضاً جلسة خُصصت لمتابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن مؤتمر قمة ياوندي، في أعقاب اعتماد مجلس الأمن بياناً رئاسياً بشأن القرصنة (S/PRST/2013/13). واستعرضت اللجنة في هذا الصدد الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة هذه الآفة. ورحبت اللجنة بالتعاون الفعال القائم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا من أجل تنظيم مؤتمر قمة ياوندي، فضلا عن الدعم القوي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في غرب أفريقيا.

وأخيرا، أجرت اللجنة مناقشة خصصتها للحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستعرضت اللجنة أيضاً آثار الأزمة على الصعيد الإقليمي، واحتمالات تحول جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ملجأ آمن للجماعات المسلحة. واعتمدت اللجنة إعلان كيغالي (انظر المرفق) الذي يدعو الجهات المعنية الوطنية إلى العمل معاً من أجل إنجاح عملية الانتقال. وأهابت اللجنة أيضاً بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، إضافة إلى الشركاء على المستويات الثنائي والإقليمي والدولي، أن تدعم إنشاء بعثة دعم دولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن المقرر عقد الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، في إنجامينا.

أولا – مقدمة

١ – أعربت الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٦٧ المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“، عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها اللجنة من أجل التصدي للأخطار الأمنية العابرة للحدود في وسط أفريقيا، وأعادت تأكيد دعمها لتعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيد دون الإقليمي بغرض تخفيف حدة التوترات والنزاعات في وسط أفريقيا وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام في المنطقة دون الإقليمية.

٢ – وأعربت الجمعية العامة أيضاً عن ارتياحها لما يقدمه الأمين العام من دعم للجنة، ورحبت بالدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، وشجعت بقوة الدول الأعضاء في اللجنة والشركاء الدوليين على دعم عمل المكتب. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل توفير المساعدة التي تحتاج إليها اللجنة لكفالة نجاح اجتماعاتها العادية التي تعقد مرتين في السنة، وأهابت به أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار.

٣ – ويُقدم هذا التقرير استجابة للطلب المذكور أعلاه، ويغطي الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣.

ثانيا – أنشطة اللجنة

٤ – حضر الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة، المعقود في برازافيل في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، جميع الدول الإحدى عشرة الأعضاء في اللجنة، وهي: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون. وبعد الاجتماع نُظم الاحتفال بمرور عشرين سنة على إنشاء اللجنة، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٥ – ولم يتسن عقد الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين، الذي كان مقرراً عقده أول الأمر في أيار/مايو ٢٠١٣ في مالابو، لأن جدول الأعمال الوطني في غينيا الاستوائية كان حافلاً بالأنشطة، مثل إجراء انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات التشريعية والبلدية في ٢٦ أيار/مايو. ولذلك، وعملا بما اتُّفق عليه في اللجنة، أُرجئ الاجتماع السادس والثلاثون إلى الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ في كيغالي. وحضر الاجتماع عشر دول من الدول الأعضاء في اللجنة، وهي: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا

الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية.

٦ - وشاركت الكيانات التالية بدورها بصفة مراقب في الاجتماعين الوزاريين: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ومكتب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في وسط أفريقيا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وإدارة الشؤون السياسية التابع للأمانة العامة، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

٧ - ويرد أدناه بيان المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة وأنشطتها خلال الفترة قيد الاستعراض، والتي تولى تيسيرها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بوصفه القائم بمهام أمانة اللجنة.

ألف - استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا

٨ - ظلت اللجنة، خلال الفترة قيد الاستعراض، منبراً للحوار بشأن حالة السلام والأمن في وسط أفريقيا والجهود الجماعية التي ينبغي بذلها على الصعيد الإقليمي لمعالجة هذه الأمور. وفي هذا السياق، أصدرت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تقريراً شاملاً عملاً بما أوصت به اللجنة في اجتماعها الوزاري الرابع والثلاثين الذي عُقد في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ في بوجمبورا. واستعرضت اللجنة التقرير في اجتماعيها الوزاريين الخامس والثلاثين والسادس والثلاثين. وركزت المناقشات على أربع أولويات رئيسية للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام والاستقرار الإقليمي، وهي: (أ) التطورات السياسية والمؤسسية؛ (ب) الأمن الداخلي وعبر الحدود؛ (ج) المسائل المتعلقة بالحكم الرشيد؛ (د) حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في كل دولة من الدول الأعضاء.

٩ - وانصب التركيز على الصعوبات التي تعترض بناء المؤسسات وتحقيق توافق في الآراء لتعزيز سيادة القانون والممارسات الديمقراطية. وفيما يتعلق بالأمن الإقليمي، شددت اللجنة على استمرار ''جيوب انعدام الأمن'' في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وصعوبة نشر الاستقرار وتعزيزه على الصعيد الإقليمي في ظل الظروف المتقلبة السائدة هناك. وحُددت العوامل التي تفاقم الصراع والعنف من أجل معالجتها على وجه السرعة وبصورة جماعية،

بما في ذلك انتشار الأسلحة والأنشطة الإرهابية والاتجار بالمخدرات والقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر وحالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية.

١٠ - وأوصت اللجنة باتخاذ التدابير التالية باعتبارها أكثر السبل فعالية لمعالجة ما ذُكر أعلاه: (أ) التصديق على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد وتعزيز الدعم المقدم للعمليات الانتخابية في وسط أفريقيا؛ (ب) وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات؛ (ج) إجراء تحليل مستفيض للمخاطر المتعددة الأوجه العابرة للحدود الوطنية التي تهدد السلام والأمن وما يترتب عليها من آثار على الاستقرار الإقليمي؛ (د) تقديم الدعم للعدالة والمنظومة القضائية من أجل تحسين التصدي للتحدي المتمثل في الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات.

١١ - وأجرت اللجنة في اجتماعها الوزاري السادس والثلاثين مناقشة كرستها للأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن الآثار الإقليمية للأزمة وإمكانية تحول البلد إلى ملاذ آمن للجماعات المسلحة. واعتمدت اللجنة إعلان كيغالي (انظر المرفق).

١٢ - وفي هذا الصدد، حثت اللجنة جميع الأطراف المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى على احترام التزاماتها على النحو الوارد في إعلان إنجامينا. وأهابت اللجنة أيضا بالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن يعملا معاً في تعاون وثيق وفي إطار بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

باء - تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا

١٣ - اعتمدت اللجنة في اجتماعها الوزاري الثالث والثلاثين، المعقود في بانغي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، خريطة الطريق المتعلقة بمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا. وفي خريطة الطريق تلك، طلبت الدول الأعضاء الدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

١٤ - ولذلك، قام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بالشراكة مع المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وبالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بإطلاق عملية لتحويل خريطة الطريق إلى استراتيجية شاملة وعملية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، نظم هؤلاء الشركاء حلقة

عمل للدول الإحدى عشرة الأعضاء في اللجنة في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في برازافيل. وساعدت حلقة العمل في تحديد الأولويات الوطنية والإقليمية، فضلا عن الثغرات القائمة في وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك في المجالات البالغة الأهمية، من قبيل تصميم المشاريع، والدعم السياسي، والمساعدة اللوجستية والمالية. وأفضت حلقة العمل أيضاً إلى إنشاء شبكة إقليمية من الخبراء في مجال مكافحة الإرهاب تتولى الكاميرون تنسيقها، على أن يُعين مسؤول اتصال لكل دولة من الدول الأعضاء.

١٥ - وعُرضت استنتاجات حلقة العمل هذه واعتمدتها اللجنة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في اجتماعها الوزاري الخامس والثلاثين. وبالنظر إلى ما لتهديد الإرهاب في وسط أفريقيا من امتدادات على الصعيد العالمي، قام الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بعرض تلك الاستنتاجات على المؤتمر الإقليمي المعني بالتعاون في مجال مراقبة الحدود في منطقة الساحل والمغرب العربي، الذي عقد في الرباط من ١٣ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣.

١٦ - والمرحلة التالية من المشروع هي القيام رسمياً بوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، بمشاركة الشركاء المعنيين، وتحديد الموارد والهياكل اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية. ولهذا الغرض، يقوم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وشركاؤه الرئيسيون، ولا سيما المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالتحضير لاجتماع للخبراء من المقرر عقده في ليبرفيل.

جيم - انعدام الأمن عبر الحدود: جيش الرب للمقاومة

١٧ - ناقشت اللجنة خطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، قدم الاتحاد الأفريقي معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ مبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة. وقدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بدوره معلومات مستكملة عن استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية الرامية إلى التصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته، التي أقرها مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/481، المرفق)، وعن خطة تنفيذ تلك الاستراتيجية (S/2013/240، المرفق). ورحبت اللجنة بالتعاون الفعال القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة المواضيعية، فضلا عن التشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ولاحظت اللجنة بقلق الآثار الإنسانية السلبية المترتبة على أنشطة جيش الرب للمقاومة في البلدان المتضررة. وأبرزت اللجنة الحاجة إلى مواصلة

التركيز على تنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة واستراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بجيش الرب للمقاومة. وأهابت اللجنة في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يوفر الموارد اللازمة.

دال – الأمن البحري والقرصنة في خليج غينيا

١٨ – ناقشت اللجنة مسألة القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا. وأشارت اللجنة إلى أن هذه المسألة تحظى بأهمية استراتيجية لأن معظم البلدان في وسط أفريقيا تعتمد على البحر في النقل وتوفير الغذاء والنشاط التجاري ومصادر الطاقة ورأس المال، وهي جميعها عناصر أساسية للأمن الوطني ولا غنى عنها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

١٩ – وأثنت اللجنة على الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتنظيمها مؤتمر القمة الإقليمي لرؤساء الدول والحكومات بشأن السلامة البحرية والأمن البحري في خليج غينيا، المعقود في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في ياوندي، تمشيا مع أحكام قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢). ورحبت اللجنة أيضاً بالمشاورات المستفيضة التي قامت بها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، والكاميرون، وجهات معنية أخرى، خلال الاجتماع التحضيري الذي عُقد على المستوى الوزاري في آذار/مارس ٢٠١٣ في كوتونو، بنن. ورحبت اللجنة أيضا بنتائج مؤتمر القمة الذي عُقد في ياوندي. واعتمد مؤتمر القمة ما يلي: (أ) مدونة لقواعد السلوك تتعلق بمنع وقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، وتحدّد هذه المدونة استراتيجية الأمن البحري الإقليمي؛ (ب) مذكرة تفاهم تنص على تقسيم العمل بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا؛ (ج) إعلان لرؤساء دول وحكومات دول وسط وغرب أفريقيا بشأن السلامة البحرية والأمن البحري في المجال البحري المشترك بين تلك الدول. وقرر مؤتمر القمة أيضاً إنشاء مركز تنسيق أقاليمي في ياوندي يتولى التنسيق في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية.

٢٠ – واستمعت اللجنة أيضاً إلى إحاطة قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الشروع في تنفيذ إعلان ياوندي. وفي هذا الصدد، نظمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اجتماعاً مع خبراء من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، لمناقشة الخطوات التالية في تنفيذ إعلان ياوندي،

بما في ذلك وضع مشروع خطة عمل. وعُقد الاجتماع في مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في ليبرفيل، في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣. واتفق اجتماع الخبراء على مشروع خطة عمل يُنظر فيها وتُعتمد في اجتماع يُعقد مع رؤساء أمانات كل من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، ويُنظم بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في غرب أفريقيا.

٢١ - ولاحظت اللجنة أن تفعيل المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا متعثر بسبب تأخر الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في دفع مساهماتها. وشجعت اللجنة كذلك جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك تلك التي ليس لها حدود بحرية، على مضاعفة جهودها الرامية إلى توفير الدعم اللوجستي والمالي اللازم لتعزيز الأمن البحري.

٢٢ - وشجعت اللجنة أيضاً جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي على التعجيل بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الأمن البحري على الصعيد الإقليمي.

٢٣ - وأخيرا، أعربت اللجنة عن تقديرها للكاميرون، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، على تنظيمها لمؤتمر قمة ياوندي. وأثنت اللجنة على مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في غرب أفريقيا على الدعم الفعال الذي قدماه لمؤتمر القمة. ورحبت اللجنة أيضاً باعتماد مجلس الأمن بياناً رئاسياً يؤيد الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة ياوندي (S/PRST/2013/13).

هاء - آخر مستجدات الأنشطة التي يضطلع بها مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة

٢٤ - استمعت اللجنة في اجتماعيها الوزاريين الخامس والثلاثين والسادس والثلاثين إلى إحاطة قدمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، باسم مكتب شؤون نزع السلاح، إضافة إلى إحاطة مقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بشأن آخر التطورات المتعلقة بالأسلحة التقليدية. وفيما يخص التطورات الدولية، ركزت المناقشة على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ومعاهدة تجارة الأسلحة. وركزت اللجنة على سبل المضي في الرفع من مستوى تنفيذ هذه الصكوك. وناقشت اللجنة أيضاً السبل الكفيلة بالتخفيف من أثر

التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي.

٢٥ - وأما على الصعيد الإقليمي، فقد ناقشت اللجنة اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وتصليحها وتركيبها، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية كينشاسا. وشجعت اللجنة جميع الأعضاء الذين لم يصدقوا بعد على الاتفاقية أن يستكملوا عملية التصديق قبل نهاية عام ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إعداد الصيغة النهائية لترجمة اتفاقية كينشاسا إلى اللغة البرتغالية. وشددت اللجنة أيضاً على ضرورة أن تعين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جهة تنسيق ضمن أمانة الجماعة معنية بمكافحة الأنشطة غير القانونية.

٢٦ - وأحاطت اللجنة علماً بالعديد من المبادرات الوطنية الجاري تنفيذها. وشُجعت الدول الأعضاء في اللجنة على أن ينشئ كل منها أو يعزز مفوضية وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تمشياً مع أحكام اتفاقية كينشاسا.

واو - التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة

٢٧ - لقد ظلت اللجنة تستفيد، في ما تبذله من جهود للتصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا، من مشاركة المنظمات الإقليمية في أنشطة اللجنة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومن مساهمات كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وكررت اللجنة التأكيد على ضرورة قيام كل من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، لاضطلاعه بمهام أمانة اللجنة، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالمضي قدماً في تعزيز الشراكة بينهما، بما في ذلك، عند الإمكان والاقتضاء، في مجال تقاسم الأصول والتكاليف. وركزت اللجنة أيضاً على تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، ولا سيما في أمور من قبيل الإرهاب والقرصنة ومنع نشوب النزاعات.

زاي – الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للجنة

٢٨ – احتفلت اللجنة في الفترة قيد الاستعراض في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في برازافيل بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها. وكان الاحتفال مناسبة لاستعراض الدروس المستفادة وإبراز بعض ما حققته اللجنة من إنجازات هامة على مدى ٢٠ عاماً من وجودها.

٢٩ – وترأس الحفلَ دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو. وأشار الرئيس في كلمته الافتتاحية إلى ''الرؤية المحددة في ياوندي في تموز/يوليه ١٩٩٢'' خلال الاجتماع التأسيسي للجنة. وأشار الرئيس إلى التقدم المشجع الذي أحرزته اللجنة ''بعد مرور ٢٠ عاما''، ووجه الانتباه إلى التحديات المقبلة وضرورة أن تبدي وسط أفريقيا مزيداً من ''الالتزام، والإرادة السياسية، واحترام القرارات المتخذة [بصورة جماعية]، والتضامن، بهدف جعل المنطقة أكثر أمناً وأوفر قوة وأكثر استقراراً وأفضل تكاملاً وأكثر ازدهاراً''.

٣٠ – وشارك في الاحتفال مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، كما شارك فيه رئيس الجمعية العامة الذي أدلى ببيان منقول بالفيديو من مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

٣١ – وقد اعتُرف بأن وسط أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي خُصصت لها آلية تابعة للأمم المتحدة مكرسة للتشجيع على بناء الثقة بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تم إبراز ما للجنة من إسهام في وضع الإطار المعياري لوسط أفريقيا فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن. ومما تم تناوله أيضاً دور اللجنة في تيسير الحوار، وإتاحة فضاء لإجراء محادثات منتظمة رفيعة المستوى، والتشجيع على توحيد المواقف بشأن المسائل التي تهم المنطقة.

حاء – الوساطة في وسط أفريقيا

٣٢ – في إطار متابعة حلقة العمل المتعلقة بالوساطة التي نظمت للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في ليبرفيل في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أجرت اللجنة مناقشة مواضيعية مكرسة للوساطة في وسط أفريقيا خلال اجتماعها الوزاري السادس والثلاثين. وتولى تيسير المناقشة ممثل عن وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية؛ وعرض هذا الممثل آخر التطورات في هذا المجال، ولا سيما التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة، المرفق بتقرير الأمين العام عن تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها (A/66/811، المرفق الأول). وعرض ممثل الإدارة مختلف الخدمات الفنية التي تقدمها إدارة الشؤون السياسية إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، كما قدم بعض التوصيات بشأن آفاق المستقبل.

٣٣ - وأبرزت اللجنة أهمية الوساطة بوصفها أداة أساسية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها. وأكدت على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وسلطت الضوء على أهمية الحلول المحلية، وشددت على أنه لا يوجد حل واحد يناسب جميع النزاعات.

٣٤ - ونظرت اللجنة في بعض التوصيات التي صيغت خلال المناقشات، من قبيل: (أ) أهمية تعزيز الخبرة المهنية في مجال دعم الوساطة؛ (ب) فائدة تحليل وتحديد القدرات المتاحة بالفعل في المنطقة؛ (ج) الإسهام الذي تستطيع منظمات المجتمع المدني تقديمه؛ (د) الدور الأساسي للاعتبارات الجنسانية؛ (هـ) الإمكانات التي يمكن أن يتيحها التعاون الدولي، مثل مجموعة أصدقاء الوساطة التي أنشئت في عام ٢٠١٠، لتشجيع وتعزيز الاستفادة من الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها.

طاء - القنص غير المشروع

٣٥ - أعرب الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣ عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا (S/2013/297)، عن القلق بشأن قنص الفيلة غير المشروع في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والكاميرون. وعلى سبيل المتابعة، ناقشت اللجنة في اجتماعها الوزاري السادس والثلاثين موضوع القنص غير المشروع بهدف جمع العاج في المنطقة دون الإقليمية، انطلاقاً من عرض استهلالي قدمته غابون. واتُّفق في اللجنة على أن القنص غير المشروع تهديد كبير للأمن الإقليمي. فهذا القنص كثيراً ما يكون مرتبطاً بالاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية التي تعمل في المناطق النائية في جميع أنحاء وسط أفريقيا. وأعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء الطلب المتزايد على العاج، ولاحظت أن أفريقيا فقدت على مدى السنوات العشر الماضية ٧٠ في المائة من الفيلة التي تعيش في غابات القارة. ونوقشت أيضاً أمثلة من المذابح التي ارتُكبت في الآونة الأخيرة ضد الفيلة، ولا سيما في الكاميرون وجنوب تشاد.

٣٦ - ووجهت اللجنة نداء إلى الدول الأعضاء كي ترفع من مستوى تعاونها مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف كي تعزز جهودها المشتركة المناهضة للقنص غير المشروع. وطلبت أن تُدرج هذه المسألة في جدول أعمال اجتماعاتها المقبلة لتقييم التقدم المحرز. وفي الأخير، أحاطت اللجنة علماً باعتزام علي بونغو أونديمبا، رئيس غابون، أن يقدم إلى الجمعية العامة إحاطة بشأن مسألة القنص غير المشروع خلال دورتها الثامنة والستين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

ثالثاً – المسائل الإدارية والمالية

٣٧ – استعرضت اللجنة الحالة المالية للصندوق الاستئماني، وأثنت على من قدموا تبرعات. وشجعت كل من هو قادر على تقديم المزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية أن يفعل ذلك. وطلبت اللجنة، على وجه الخصوص، إلى الدول الأعضاء في اللجنة أن تفي بالتزاماتها المالية، وفقاً للإعلان المتعلق بالصندوق الاستئماني للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (إعلان ليبرفيل).

٣٨ – ولقد تلقى الصندوق الاستئماني مساهمات محدودة خارجة عن الميزانية خلال الفترة قيد الاستعراض. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ الرصيد الممسوك في الصندوق الاستئماني ٩٧٦ ٤٩ دولاراً. ولم ترد أي مساهمات إضافية منذ مساهمة غابون بما مبلغه ٠٠٠ ٣٠ دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويمثل هذا المبلغ مساهمة غابون لثلاث سنوات (٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢).

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات

٣٩ – يهنئ الأمين العام اللجنة على مرور ٢٠ عاماً على إنشائها. ويشجع اللجنة على مواصلة ما تقوم به من أعمال لتعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويبرز على وجه الخصوص الشراكة التي أُقيمت مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ويشجع اللجنة على مواصلة تعزيز هذه العلاقة. ويشجع اللجنة أيضاً على مواصلة الاستفادة من التعاون القائم مع الاتحاد الأفريقي، ومنظومة الأمم المتحدة، وسائر الشركاء الإقليميين والدوليين.

٤٠ – ولا يزال القلق يساور الأمين العام من الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تتسم بالتقلب والاضطراب. وهو قلق بوجه خاص من تأثير هذه الحالة على السكان المحليين. ويرحب الأمين العام باعتماد اللجنة إعلان كيغالي (انظر المرفق). ويجدد النداء الذي وجهته اللجنة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، إضافة إلى الشركاء على المستويات الثنائي والإقليمي والدولي، كي يدعموا إنشاء بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤١ – ويرحب الأمين العام بالتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بوضع خريطة طريق لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا، الذي اعتُمد في بانغي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويحيط الأمين العام علماً بالتوصيات الصادرة عن الشبكة الإقليمية

للمنسقين الوطنيين المعنيين بمسائل الإرهاب. ويدعو إلى الإسراع بتنفيذ هذه التوصيات بهدف زيادة الفعالية في مكافحة الإرهاب في وسط أفريقيا.

٤٢ - ويُعد تعزيز قدرات الوساطة على الصعيد الإقليمي أمراً أساسياً لمنع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، يشجع الأمين العام اللجنة على مواصلة مناقشاتها بشأن تنفيذ مبادرات ملموسة لبناء القدرات في مجال الوساطة، وذلك بدعم من وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية.

٤٣ - ويهنئ الأمين العام اللجنة لتناولها لأول مرة مسألة قنص الفيلة غير المشروع. كما يشيد بغابون على جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي بشأن هذه المسألة. ويشجع الأمين العام اللجنة على إبقاء هذه المسألة قيد نظرها خلال اجتماعاتها المقبلة، وعلى وضع طريقة موحدة لمكافحة هذه الآفة. وفي هذا الصدد، يشجع الأمين العام حكومات الدول الأعضاء في اللجنة على الاستفادة من الجهود المبذولة حاليا والعمل بتعاون وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بهدف وضع نهج إقليمي لمعالجة المسألة.

٤٤ - ويرحب الأمين العام بنجاح مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات بشأن السلامة البحرية والأمن البحري في خليج غينيا، الذي عُقد في ياوندي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويثني على الدول الأعضاء في المنطقة، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، لما أبدته من التزام رفيع المستوى وجهود جماعية للتصدي لأعمال القرصنة ومنعها، تمشيا مع أحكام قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢). ويرحب الأمين العام بالتقدم المحرز نحو تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة ياوندي.

٤٥ - وتظل اتفاقية كينشاسا أداة لا غنى عنها لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا. ويهنئ الأمين العام تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وغابون على تصديقها على هذه الاتفاقية الهامة. ويحث الأمين العام الدول الأعضاء في اللجنة التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٤٦ - ويجب أن تُزود اللجنة بالموارد المالية الكافية لتضطلع بعملها، ولتنفذ توصياتها على وجه الخصوص. ويهنئ الأمين العام ويشكر أنغولا وجمهورية الكونغو وغابون، وكذلك سان تومي وبرينسيبي، لما قدمته من تبرعات إلى الصندوق الاستئماني للجنة، وفقاً لإعلان

ليبرفيل. ويشجع الأمين العام الدول الأعضاء الأخرى على تقديم الدعم المالي للأنشطة التي تضطلع بها هذه اللجنة التي تشكل آلية هامة لبناء الثقة بين دول وسط أفريقيا.

٤٧ - ويعرب الأمين العام عن امتنانه للدعم المقدم للجنة كي تقوم بعملها من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وكذلك من قبل كيانات الأمم المتحدة الأخرى في وسط أفريقيا.

٤٨ - ويتطلع الأمين العام إلى الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للجنة المقرر عقده في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في إنجامينا.

المرفق

[الأصل: بالفرنسية]

إعلان كيغالي

المعتمد في الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في كيغالي من ٢٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣

نحن، وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين في كيغالي، جمهورية رواندا، في إطار الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين للجنة،

إدراكا منا لاستمرار الحالة المثيرة للقلق من النواحي السياسية والأمنية والاجتماعية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نلاحظ أوجه التقدم المحرز على المستوى السياسي، ولا سيما إنشاء مؤسسات الانتقال،

وإذ نشير إلى قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والذي اتخذه المجلس في اجتماعه ٣٨٠، والقاضي بإنشاء بعثة دعم دولية في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نشير إلى البيان الذي أصدره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ في جلسته ٣٨٥، والذي يحدد عملية تعويض بعثة توطيد السلام ونشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣،

إذ نشير إلى البيان الصادر عن الاجتماع الثاني لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المعقود في أديس أبابا في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣،

وإذ نشير إلى نداء برازافيل المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ الذي دعا على وجه الخصوص إلى تفعيل الصندوق الاستئماني لجمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نثني على قرار رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا المتخذ في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في ليبرفيل بهدف تقديم تبرعات مالية قدرها ٢٥ ملياراً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نعرب عن ارتياحنا لتقديم جمهورية الكونغو قرضاً مبلغه ٢٥ ملياراً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نكرر تأكيد التزامنا الراسخ باتفاق ليبرفيل المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وإعلان إنجامينا المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، باعتبار الوثيقتين الأساس القانوني لعملية الانتقال في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نشير إلى بيان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم CS/11092، المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣،

وإذ نشير إلى بيان أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، الذي يشدد على وجه الخصوص على الحاجة الملحة إلى تحسين الظروف الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نحيط علماً بأداء الرئيس الانتقالي في جمهورية أفريقيا الوسطى اليمين في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، الأمر الذي يعطي انطلاقة فترة الانتقال التي تمتد على مدى ١٨ شهراً،

وإدراكاً منا لخطر زعزعة الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية برمتها وتحويل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ملاذ للمجموعات المسلحة، ولا سيما جيش الرب للمقاومة،

نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة السياسية والأمنية والإنسانية القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

نطلب من جميع الأطراف السياسية الفاعلة في أفريقيا الوسطى احترام الالتزامات الواردة في إعلان إنجامينا وخريطة الطريق المرفقة به؛

نكرر التزامنا بدعم عملية الانتقال في جمهورية أفريقيا الوسطى، وندعو الدول الأعضاء في اللجنة إلى المشاركة بفعالية في جميع الأعمال الرامية إلى حل الأزمة في أفريقيا الوسطى؛

ندعو الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى أن يعمل كل ما في وسعه للدفاع عن كل ما يخدم مصالح جمهورية أفريقيا الوسطى في جميع محافل الأمم المتحدة التي تُطرح فيها مسألة جمهورية أفريقيا الوسطى؛

ندعم بقوة جميع المبادرات التي تتخذها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدعم من الشركاء، بهدف استعادة السلام الدائم في هذا البلد؛

نشجع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي على أن يعملا بتعاون وثيق وفي تكامل بينهما في إطار بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

نهيب بجميع الدول الأعضاء في اللجنة أن تسهم إسهاماً مجدياً في التفعيل العملي لبعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما من خلال توفير ما يلزم من موارد بشرية ودعم لوجستي؛

نهيب أيضاً بالشركاء على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف أن يقدموا دعماً مالياً ولوجستياً ذا بال للعمل الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى ولبعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

نكرر دعوتنا جميع أعضاء فريق الاتصال الدولي، وكذلك سائر أعضاء المجتمع الدولي، إلى الوفاء بالتزاماتهم عن طريق تقديم مساهماتهم إلى الصندوق الاستئماني لجمهورية أفريقيا الوسطى؛

ندعو جميع الأطراف المعنية إلى دعم مبادرة التعاون الإقليمي التي أطلقها الاتحاد الأفريقي بهدف القضاء على جيش الرب للمقاومة؛

ندعو أيضاً جميع الدول الأعضاء في اللجنة إلى دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في ما تبذله من جهود لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها عبر الحدود بطريقة غير مشروعة؛

نشيد بدور رواندا بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن؛

نناشد المجتمع الدولي أن يواصل إعطاء كامل الاهتمام اللازم للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن يضعها ضمن أولوياته.

وحُرر في كيغالي في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣